د. حامد فضل الله *: تقديم ومراجعة كتاب كلاوس دُور الموسوم " يوتوبيا الاشتراكية: بوصلةٌ لثورةٍ مُستدامةٍ"

صدرَ عن دار ما تيس وسايتز كتابٌ بالعنوان أعلاه، للأستاذ كلاوس دُور. والكتابُ من الحجم المتوسّط ويضمّ 351 صفحة، ويحتوي إلى جانب المقدّمة و الخاتمة، على أحد عشر فصلاً. ثم الهوامش والمراجع وقد جاءت الفصول بالعناوين التالية:

1– الرّؤى: الجائحة تُوقف تغيّر المناخ. 2– المُصطلحات: الإنسانيّة الراديكاليّة، تراجع النمو، اشتراكيّة جديدة؟ 3– الاستدلال: الاشتراكية ـ من العِلم إلى المدينة الفاضلة (اليوتوبيا) 4 – التشخيص: استلاء الأرض، أزمة الكمّاشة، الأنثروبوسين.5 – الأسباب: لماذا الاشتراكية المستدامة؟ 6 – الاستدامة: نظام جديدٌ للتبرير7 – أُسس: ملامح المجتمعات الاشتراكيّة المُستدامة. 8 – القوى المُنتجة: الاشتراكية الرقمية؟ 9 – الكفاءة: التخطيط الديمقراطي، العمل الإنساني، حرية الحياة. 10 – كوارث: اشتراكية أو جائحة. 11 – التحوّلات: الاشتراكيّة المُستدامة الآن!

وجاءت الخاتمة بعنوان "الاشتراكية في المعترك".

لا تطمحُ هذه المراجعة إلى التعرّض للفصول العديدة تراتبياً، بقدر ما تطمحُ بتقديمِ نظرةٍ بانوراميّه عامّة دون الإخلال بالنقاط الأساسيّة لهذا الكتاب الهام، الذي يُخاطب قضايا الساعة.

قبلَ جائحة كورونا، نادراً ما كان أي موضوع آخر يسيطر على الجمهور بقدر أزمة المناخ. حيث أصبحت نقطة انطلاق لنقاش من أجل المستقبل، وكما يوجد الآن وعي واسع النطاق بتغير المناخ الذي يسببه الإنسان والحاجة إلى العمل لمعالجته. ومع ذلك، ما هو إذن النهج الصحيح، هنا وما الذي يُسبب تغير المناخ بالضبط عبر "الناس" وأفعالهم. توجد هنا آراء مُختلفة سواء في السياسة أو العلوم أو الجمهور.

تتضمّن المُقدمة، مراجعة شخصيّة لحياته السياسية السابقة ـ كما يعتقد في سياق الجدل حول المناخ بفقدان "بديلٍ موثوق" به. لذلك يهدف الكتاب إلى تعويض هذا النقص ويطور "الأطروحة الرئيسية": أدى الادعاء بالانتقال من المدينة الفاضلة إلى العلم إلى جمود الاشتراكية، وإلى وعود كاذبة، وادعاءات بالهيمنة الشاملة، مما أدّى أخيراً إلى انهيارها.

يجب أن تُثبت الاشتراكية اليوم نفسها مرّة أخرى على أنّها مدينةٌ فاضلةٌ جاذبةٌ، من أجل تحقيق التأثير الاجتماعي والسياسي على الإطلاق. ويريد التمسك صراحة بمفهوم الاشتراكية وتطوير «أنساقٍ» لمدينةٍ فاضلةٍ ولمجتمعٍ جديدٍ مستدامٍ بيئياً.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يقوم بتطوير رؤية للمجتمع بعد التحول الإيكولوجي الاشتراكي. يتميّز هذا المجتمع بمفهوم متغيّر جذري في قضية التنقل (المواصلات) ومن خلال الزراعة العضوية والعمران المناسب للمناخ، ومن خلال وضع حدّ لقوميّة اللقاح، هنا إشارة للاتحاد الأوروبي، وإعادة التوزيع من المراكز إلى الأطراف، وتقليص ساعات العمل ومناقشات جديدة وصراعات حول توزيع فائض الإنتاج وأنماط الحياة والقضايا الاجتماعية الأخرى، ويشير إلى تعدديّة حركة المناخ، وبأنّ الجائحة ربّما تُوقف معالجة قضايا تغير المناخ.

ونظراً لانحرافات الاشتراكيات الواقعيّة تاريخياً، يرفض الكثيرون في حركة المناخ وكذلك في علم الاجتماع النقديّ كلمة "الاشتراكية" كوصف لهدف مجتمع جديد. لذلك يناقش "مصطلحات" مثل الإنسانية الراديكالية، ما بعد النمو، الاشتراكية الجديدة"، ويقدم مُصطلحات بديلة، لبديل اجتماعي. برغم الأخطاء وأوجه القصور، فإنّه يُطالب بالاحتفاظ بالمفهوم، ليس من أجل عدم قمع التاريخ المتناقض للاشتراكية فحسب، بل من أجل عكسه (إظهاره) أيضاً. ووفقاً له، فأنّ لحركة تراجع النمو العديد من المناهج الصحيحة، ولكن هناك فجوة تحليلية فيما يتعلق بمسائل الانتاج. و هو لا يرفض من حيث المبدأ مصطلح "الاشتراكية الديمقراطية" (المستهلكة) إنما يشير في عين الوقت إلى عدم تألّق المُصطلح، على الأقلّ في النقاش الألمانيّ.

وبما أنّ الاشتراكية باعتبارها الأطروحة الرئيسة للكتاب، يقوم الكاتب بوضع معايير الاشتراكية المُعاصرة في المناقشة مع فريدريك إنجلز. كما يجب أن تصبح الاشتراكية يوتوبيا مرّة أخرى اليوم. لهذا، ومن الضروريّ "توضيحها بصيغة الجمع" وليس مجرّد فهمها كبرنامج بالمعنى الاقتصاديّ لإلغاء الملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج، وإنّما تضمّ إلى حدّ ما جميع أوجه عدم المساواة الأخرى.

من أجل تطوير "بوصلةِ التحول الاشتراكي" بالإضافة إلى المناقشة حول التنشئة الاجتماعية لوسائل الإنتاج، وفهم ما يُسمى بالاستيلاء الرأسمالي على الأرض مقترناً بمفارقات التوسع الاقتصادي - أزمة كماشة البيئية، كذلك الجدل حول عصر جيولوجي جديد. يقوم الكتاب بتشخيص ثلاثة عوامل: "استيلاء الأرض، أزمة الكماشة، والأنثروبوسين"

يربط الكاتب العامل الأول، بالإشارة إلى روزا لوكسمبورغ، على حاجة الرأسمالية المستمرة للتوسع - مع عواقب متناقضة: "كلما نجحت آلة التراكم والنمو والتسليع، زادت فعاليته في تقويض القدرة على التكاثر الذاتي للموارد الاجتماعية والطبيعية، والتي من دونها لا تستطيع المجتمعات الرأسمالية الحديثة البقاء، ووفقاً له، فإنّ هذا الافتراض لا يعني ضمنياً انهياراً تلقائياً للنظام، بقدر ما ظهرت آليات جديدة لتأجيل الانهيار، مثل نظام الائتمان أو دولة الرفاهيّة، بشكلٍ متكررٍ تاريخياً.

العامل الثاني، أزمة الكمّاشة الاقتصاديّة ـ البيئية (الإيكولوجية) يعني أنّ أهمّ وسيلة للتغلب على الركود الاقتصادي وتهدئة النزاعات الداخلية في الرأسمالية، أن يقوم النمو الاقتصادي وفقاً لمعايير الناتج المحلي الإجمالي، في ظلّ الوضع الراهن (ارتفاع الانبعاثات، وكثافة الموارد والطاقة القائمة على الوقود

الأحفوري) وهذا مُدمّر بيئياً بشكلٍ متزايد واجتماعيّ في عين الوقت. من أجل التخفيف من حدة الأزمات الرأسمالية (المتزايدة) سيكون النمو الاقتصادي ضرورياً، إلاّ أنّه سيؤدي إلى تسريع أزمة المناخ.

فيما يتعلق بالعصر الجيولوجي الجديد، العامل الثالث، يتتبع المؤلف النقاش حول مصطلحي: "الأنثروبوسين" و "الكابيتالوسين".

و يقول: الأنثروبوسين هو مُصطلحٌ مثيرٌ للجدل للغاية في علوم نظام الأرض للتطور الجيولوجي، الذي أدّى إلى أن تصبح البشرية أهم عامل في تكاثر الطبيعة غير البشرية أيضاً. لم يعد من الممكن التفكير في تاريخ الأرض والبشرية بشكلٍ منفصلٍ، لأنّ الإنسانية نفسها أصبحت "عاملاً جيولوجياً". في هذا الصدد، يجب ألاّ يُنظر إلى الطبيعة على أنّها مُجرد "ضحيّة" للإمبريالية التي يقودها الإنسان والتي من صنع الإنسان ؛ فهي في حدّ ذاتها عامل "يعمل" وبالتالي يؤثر على المجتمع.

ويمكن للمجتمع من جانبه، أن يتدخل بعدّة طرق. الأنثروبوسين يعني أن البشرية يمكن أن تدمر أساس وجودها. كما أنّ لديها القُدرة أيضاً، على إنشاء استقلاب (تمثيل) لطبيعة المجتمع، التي تتغلب على العلاقة الآلية للموارد الطبيعية وكائنات غير بشرية.

نظراً لأنّ الاضطرابات المُعاصرة لعمليّة استقلاب الأرض تنبثق بشكلٍ شبهِ حصريّ من المجتمعات الرأسمالية، فإنّ علماء الاجتماع مثل جاسون مور يعتبرون مصطلح كابيتالوسين أكثر ملاءمة. يجب فهم الرأسمالية نفسها كنظامٍ بيئي عالمي. ليس فحسب، بل بسبب مستويات التنشئة الاجتماعية العالية للعمل، ستصبح الحواجز الطبيعية للتراكم أكثر بروزاً مرّة أخرى.

يرى مور أنّ هذا "مؤشر على أننا ربّما لا نشهد فقط انتقالاً من مرحلة إلى أخرى من الرأسمالية، ولكن شيئاً أكثر تاريخياً: انهيار تلك الاستراتيجيات والعلاقات، التي حافظت على تراكم رأس المال في الخمسمائة عام الماضية.

ولذلك فإننا لا نتعامل مع "أزمة كبيرة" أخرى لتراكم رأس المال فحسب، بل مع قطيعة في تاريخ الحضارة الإنسانية.

يقول دُور" إنني أتفق، جزئياً فقط، مع الأساس المنطقيّ الذي قدّمه جاسون مور، ولكن مشكلته،

أنه ينسب فهماً ثنائياً للمجتمع والطبيعة، إلى شخصيتين مرجعيتين كبيرتين سابقتين ، "ماركس وإنجلز"، والتي لا يتم تقسيم كلاهما إلى مثل هذا النموذج، بسبب أنهما يفهمان البشر على أنهم كائنات طبيعية عابرة، وحيث لم يكن بمقدور ماركس وإنجلز توقّع الانتقال إلى عصر جيولوجي جديد. ولذلك فإن بحث مور عن المُصطلحات والتفسيرات المناسبة للانقطاع التاريخي معقولة، ومع ذلك، يصبح الأمر إشكالياً عندما يدعي مور أنّ لدينا مع الأنثروبوسين "سردٌ مريحٌ "إنه لا يشكك في عدم المساواة الطبيعية والاغتراب وأشكال العنف المدرجة في العلاقات الاستراتيجية للسلطة والإنتاج". ولا يطلب منّا على

الإطلاق التفكير في هذه العلاقات. أعتقد أنّ هذا ادعاء جريء، ولكنّ يتجاهل مور حقيقة أنّ النقاش في المجتمع والسياسة حول حقبة جيولوجية جديدة يجري فقط بسبب الاكتشافات العلمية الجديدة. كما تلقى النقاش النظري الاجتماعي العلمي زخماً حاسماً من خلال النتائج العلمية أيضاً.

نعرض هنا باختصار لمفهومي الأنثروبوسين والكابتالوسين:

مفهوم الأنثروبوسين(Anthropozän) العصر الجيولوجي الجديد يعني:

توثيق تأثير الأنشطة البشرية على البيئة والكائنات.

أما مفهوم الكابيتالوسين (Kapitalozän) يعتبر أن الفعل البشري يتأثر دائماً بعلاقات القوى السياسية

والاقتصادية، وعدم المساواة على خلفية الرأسمالية العالمية، وقيام الاقتصاد الرأسمالي للاستيلاء على الطبيعة والأرض، هو سبب التغيرات البيئية. مما يعني رداً نقدياً لمفهوم الأنثروبوسين.

في فقرة "الاستدلال: الاشتراكيّة - من العلم إلى المدينة الفاضلة".

يكتب دُور: "لا يمكن هنا القيام بتفسير صارم للأعمال التي تعيد بشكلٍ منهجي بناء ما كتبه ماركس وإنجلز والعديد ممن فسروهما، عن الاشتراكية والشيوعية. أقصِر نفسي على تطوير معايير الكشف عن مُجريات الأمور التي يمكن استخدامها للتمييز بين الاشتراكيّات التقليديّة والمعاصرة.

تعتبر هذه الاعتبارات التي قدمها فريدريك إنجلز في المرحلة الأخيرة من حياته، عندما كانت الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية، وكذلك النقابات العمالية، تستعد لتصبحَ مُنظمات جماهيرية، مناسبة كنقطة انطلاق تاريخية لهذا المشروع".

ويقول "لذلك دعونا نبدأ رحلتنا الاستكشافية نحو الاشتراكية، ففي أواخر القرن التاسع عشر عام 1880، ظهر كتيب، بعنوان " تطور الاشتراكية من المدينة الفاضلة إلى العلم"، وهو جِدال كتبه فريدريك

إنجلز معارضاً لما كتبه يوجين دوهر ينغ عن "اشتراكية الشعب الآري" المُناهض للماركسية ، تجاوزت المداخلة مجادلة دوهر ينغ، وإنما فعلت الكثير لنشر نظريّة ماركس. اليوم، ينظر الكثيرون، إلى الجهود المبذولة لنقل الديالكتيك المُستعار من هيجل ليس فقط إلى التاريخ، ولكن إلى الرياضيات والعلوم الطبيعية أيضاً، على أنّها مُحاولة دوغمائية خاصّة لنمذجة العالم، وفقاً لقوانين الحركة المُجردة. وكذلك وفقاً لاتهام واسع الانتشار، يتم الإعلان عن الاشتراكية على أنّها نتيجة مسار تاريخي مبرمج سلفاً والذي يُطلب من البروليتاريا الثورية وحدها أن تكمله.

لا شكّ في أن كتابات إنجلز تحتوي على صيغ يمكن تفسيرها كدليل على الفهم الغائي للتاريخ. ومع ذلك، من الممكن الحصول أيضاً، على قراءات مختلفة تماماً لسلسلة المقالات التي يتم تقديمها ككل متماسك في

الكتيب المذكور. توضح الأسطر الأولى أنّ الاشتراكية الحديثة "من حيث محتواها هي أولاً وقبل كلّ شيء نتاج الإدراك، من ناحية التناقض الطبقي بين من يملكون ومن لا يملكون، والرأسماليون والعمال المأجورون هو السائد في مجتمع اليوم. ومن ناحية أخرى الفوضى التي تسود في الإنتاج. "يعمل الاقتران الوثيق بين التناقضات الاجتماعية والرؤية الاشتراكية على تمييزها عن التفكير الطوباوي، الذي يرى أتباع الاشتراكية على أنّها" تعبير عن الحقيقة المُطلقة والعقل والعدالة " هذه الحقيقة ، بحسب ما قال إنجلز، "تحتاج فقط إلى اكتشافها من أجل غزو العالم من خلال قوتها الذاتية". إنها "مُستقلة عن الزمان والمكان والتطور التاريخي البشري" إن "مجرّد الصدفة" هو الذي يقرر متى وأين تنشأ. ولذلك يواجه إنجلز الحقائق الأبدية، التي يتبين أنها مختلفة "لكل مؤسس مدرسة" أيضاً، بادعاء علمي للاشتراكية ويقصد بها أن تُفهم من الحركات الحقيقية في المجتمع.

إذا فهمت الاشتراكية بهذه الطريقة، فإنّها ليستْ هدفاً نهائياً غير قابل للتغيير وإمكانية إنشائها بالفعل في مجرى التاريخ. إنها ليست هيكلاً نظرياً مغلقاً وغير قابل للتغيير ولا نموذجاً اجتماعياً صارماً

مما يعني الاشتراكية، التي يمكن، أو يجب أن تتغير مع تطور التكوين الرأسمالي والحركات المضادة التي تنتجها.

وهذا هو سبب امتناع إنجلز، المرتبط بشكل وثيق بشريكه الرائع ماركس في هذا الصدد، عن وصف المجتمعات الاشتراكية بالتفصيل.

نظراً لأنّ الرأسمالية "لا شيء" إذا لم تكن في حالة حركة، فسيُساء فهم الاشتراكية أيضاً، إذا تمّ فهمها على أنّها وصفة جاهزة يتعيّن على الحركات الاجتماعية إعدادها فقط. بل العكس هو الصحيح. مثلما يخضع المجتمع للتغيير المستمر، يجب تغيير الوصف والأهداف وأشكال التنظيم وطرق الاشتراكية أيضاً، وكذلك من أجل التغلب بنجاح على الآليات المنظمة للسيطرة والاستغلال.

لذلك، كما يلمح إنجلز، لا يمكن أن تبقى مع اشتراكية واحدة. إذا كان يستوجب أن يفي بالمتطلبات العلمية ، يجب أن تصاغ بصيغة الجمع أيضاً. الاشتراكيات المختلفة تتوافق مع اختلافات الرأسمالية. كان هذا هو الحال بالفعل في العصر الصناعي وينطبق بشكل خاص على الرؤى الاشتراكية في بداية القرن الحادي والعشرين. أدى تشدد التصورات الماركسية الاشتراكية في أنظمة الدولة البيروقراطية القمعية، وكذلك انهيار متغيرات الهيمنة من الحكم وتآكل المفاهيم الديمقراطية الاجتماعية المتنافسة، إلى حقيقة، بأن الاشتراكية يجب أن تصبح اليوم مدينة فاضلة مرّة أخرى، من أجل أن يكون لها تأثيرٌ سياسي.

وسيكون مع ذلك، من الخطأ تماماً تفسير هذا على أنّه مجرّد خطوة إلى الوراء .

كانت الاشتراكيات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من أبناء الثورة الصناعية الأولى.

إن اشتراكيات القرن الحادي والعشرين ستكون من أبناء ثورة القوى المنتجة أيضاً، التي تحدث في ظلّ ظروف مختلفة تماماً عن أسلافها التاريخيين. وفقًا للأطروحة المقدمة هنا، يجب أن تستمد الأفكار الاشتراكية للقرن الحادي والعشرين قوتها في الإقناع بالحاجة إلى ثورة مستدامة. إنها تظهر على الأقل في البلدان الصناعية المبكرة، ولكنها تنشأ في المستقبل أكثر فأكثر في البلدان الناشئة الكبيرة والصغيرة، من خلال انتقاد الإفراط في الإنتاجية الاقتصادية والتقنية. كما إنهم يتمردون على حكم رأس المال أيضاً، و ليس بسبب استغلال العمل المأجور فقط.

ويدعون، بنفس القدر من الأهمية إلى إلغاء الحكم الطبقي، أنهم يسعون جاهدين للتغلب على جميع آليات السلطة الشرعية الأبوية أو العنصرية أو القومية.

وتشمل من منظور الظروف الطبيعية الاجتماعية في المقام الأول، البحث عن مخرج طارئ ، للخروج من أزمة الكماشة الاقتصادية والإيكولوجية التاريخية التي تؤثر على بقاء الحضارة الإنسانية.

وفي فقرة المثلث الأساسي للاشتراكية يقول:

هناك أسبابٌ عديدةٌ لاشتراكية جديدة. ولكن ما هي العيوب الاجتماعية التي تتطلب رؤية بيئية واشتراكية؟ تعود الإجابة على هذا السؤال أولاً وقبل كلّ شيء إلى الفهم الماركسي الأصلي للاشتراكية. في الكتيب الذي تمّ الاستشهاد به، برر فريدريك إنجلز الحاجة إلى تحول اشتراكي خاصّة مع الصراع بين "الإنتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي". تسود الفوضى في الانتاج الاجتماعي" ، ومع ذلك تتبع التنمية الاقتصادية قيود المنافسة، التي أكدت نفسها على أنها " طبيعة عمياء" وراء ظهور المنتجين. تسببت هذه القيود في هيمنة المنتجات على أولئك الذين صنعوها. إلغاء التملك الرأسمالي الخاص يمكن فقط، أن تنفتح الثروة الاجتماعية التي تحققت بفضل تطور القوى المنتجة لتنمية قدرات جميع الناس.

حتى ذلك الحين، بحسب إنجلز، فإنّ منطق الاستيلاء على علاقات الملكية الرأسمالية يعيق منطق التنشئة الاجتماعية في تطور القوى المنتجة. وفقًا لذلك، فإن الاشتراكية هي الصيغة الاجتماعية التي يمكن من خلالها زيادة حدّة الصراع الدائم بين الإنتاج الجماعي والمُخصصات الخاصّة سياسياً. ينبثق من تحليل إنجلز للرأسمالية ما يمكن تسميته بالمثلث الأولي للاشتراكية. يجب التغلب على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستبدالها بالملكية الاجتماعية الجماعية من أجل إزالة الأغلال التي تعوق تطور القوى المنتجة. فقط هذا التحول في علاقات الملكية يجعل من المُمكن استعادة السيطرة الاجتماعية على عملية الإنتاج، التي ينظمها العمال أنفسهم وربطها مرّة أخرى بالاحتياجات المجتمعية. الهدف الرئيسي للروابط في المثلث الأولي للاشتراكية هو "المساواة الجوهرية.

لا ينبغي الخلط بين هذا الهدف والمساواة. في البداية، ما هي إلاّ مسألة إلغاء عدم المساواة الهيكلية المحددة التي تشكل الرأسمالية مع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. الفرضية المصاحبة هي أنّ

إلغاء الملكية الرأسمالية الخاصّة لوسائل الإنتاج يساعد في التغلب على التفاوتات الأخرى أيضاً، لأنّه بهذه الطريقة يمكن منع الأزمات أو التخفيف من حدّتها ويمكن استخدام التوزيع المتكافئ كقوة إنتاجية.

هذا التبرير الماركسي للتحول الاشتراكي ليس خاطئاً تماماً، حتى اليوم، لكنّه بعيد عن أن يكون كافياً. إن المثلث الأولي للاشتراكية مجرّد وعام، لدرجة أنّه يمكن دمجه في استراتيجيات التحول المتنافسة. عندما كتب إنجلز سلسلة مقالاته، كان يفكر بالفعل في بدايات رأسمالية صغيرة سياسياً ومالياً، وأصبح تطورها موضوع جدال حادّ، نظريّ واستراتيجي سياسي داخل الحركات العماليّة ويميل إنجلز نحو إضفاء الطابع الاجتماعي على وسائل الإنتاج ومضيفا:

"إذا كشفت الأزمات عن عجز البرجوازية عن إدارة قوى الإنتاج الحديثة، "فإن تحويل مؤسسات الإنتاج والنقل الكبيرة إلى شركات مساهمة وإلى ممتلكات الدولة، يظهر قابلية الاستغناء عن البرجوازية لمثل هذا الغرض".

يجادل إنجلز هنا بميل نحو إضفاء الطابع الاجتماعي على وسائل الإنتاج، والذي لا يزال يحدث داخل الرأسمالية. ويفسر تكوين شركات الأوراق المالية وملكية الدولة كإعداد مادي لمجتمع اشتراكي.

كما يستعرض دُور بإسهاب آراء استنتاجات للعديد من الماركسيين، القدامى مثل أنطونيو غرامشي ونظرية الهيمنة، وجورج لوكاش وعلاقته بماكس فيبر، والمحدثين، المتشددين والاصلاحيين، في تحليل الرأسمالية وأفكار التحول الاشتراكي، مثل تركيز رأس المال ومركزيته، تحليل اقتصاد السوق الرأسمالي وإلى فكرة التطور التدريجي، وإن الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي هي أحداث مؤقتة، والتي تعود إلى التوازن عاجلاً أم آجلاً، أو أنّ التنافس والأزمات تزيد من مخاطر الحرب، تتغلب ملكية وسائل الإنتاج على فوضى الأسواق الرأسمالية. ونبذ الفكرة القائلة بأنّ الثورات الاشتراكية ممكنة فقط في البلدان المتقدمة صناعياً. وبالنسبة لفلاديمير لينين، لم تكن الإمبريالية في عصره "أعلى مراحل الرأسمالية" فحسب، بل هي في الوقت نفسه مؤشر على دستورها الطفيلي البالي.

ويواصل: إن المشكلة الأساسيّة في تحليلاتهم متجذّرة في حقيقة أنّها تقوم بإبطال السمات الهيكلية للرأسمالية أيضاً، والتي أثبتت تاريخياً أنّها قابلة للعكس أو على الأقل قابلة للتغيير. إذا اتّبع المرء أطروحة لينين، فإنّ الرأسمالية الفوردية، التي تنظمها حالة النقل، والتي سادت في العواصم الرأسمالية بعد عام 1945، ما كان يجب أن تكون موجودة على الإطلاق. لم تكن الإمبريالية في أوائل القرن العشرين هي المرحلة الأعلى والأخيرة من الرأسمالية، بل كانت مرحلةً واحدة فقط، وإنّها بلا شكّ مرحلة وسيطة بالغة الأهمية في التطور الرأسمالي، ويعود الكاتب إلى إنجلز، الذي يتعرض إلى أسباب التحليل الديناميكي للرأسمالية، الذي ينتقد الاحتجاج بالأهداف النهائية والمراحل النهائية، بقوله:

"ليس لدينا هدف نهائي، نحن أنصار التطور، ولا ننوي إملاء قوانين نهائية على البشريّة، بمفاهيم مسبقة فيما يتعلق بتنظيم المجتمع المستقبلي بالتفصيل؟ لن تجد أي أثر لذلك معنا. نشعر بالرضا عندما نضع وسائل الإنتاج في أيدي المجتمع بأسره".

جاء في فصل: "القوى المُنتجة: الاشتراكية الرقميّة؟ وهي إجابة مفترضة لأزمة نمو الرأسمالية، ويشير إلى الثروة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والدعوة إلى توزيع عادل، مما يمنح كلّ فرد وقت فراغ، وساعات عمل قصيرة وتطوير الذات، ويرى أن تطوير وتطبيق واستخدام التكنولوجيا الرقمية تلعب دوراً في هذا المجال.

وتمثل الطفرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجارية حالياً، ردّة فعل لأزمة الكماشة ومعضلة نمو المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

لقد أصبحت الرقمنة منذ فترة طويلة ساحة معركة للمنافسات الإمبراطورية، والتي تدور في الأساس بين القوى العالمية، الصين والولايات المتحدة وشركات التكنولوجيا الخاصة بهما. تلعب أوروبا حالياً دوراً جانبياً. ويتم إنشاء شركات تحتكر المعرفة والتكنولوجيا بدعمٍ سياسي، وأسواق خاصة، أي مغلقة. ويتم التركيز على وسائل الإعلام أيضاً، حيث سيطرت أكبر 50 شركة في الولايات المتحدة الامريكية على 90 في المئة في عام 1983، وحالياّ ست شركات فقط، تمتلك 90 بالمائة مما يراه ويسمعه ويقرؤه المواطنون الأمريكيون عبر وسائل الإعلام. لقد حققت هذه الشركات (تم ذكرها بالاسم) في عام 2010 عائدات مجتمعة بلغت 275 مليار دولار أمريكي.

لم يتم في ألمانيا الاستحواذ على وسائل الإعلام تماماً، لكن هناك بلا شك اتجاهات تشير إلى نفس الاتجاه. لا يمكن مواجهة ذلك إلا بمساعدة قواعد ملزمة، التي تهدف إلى الدفاع عن الجمهور وتوسيع نطاقه، وأقل تدخل ممكن من الدولة في بنية الإنترنت أيضاً. كما أن الشفافية لن تكون كافية لتمكين السيطرة الديمقراطية، إذا كان عدد قليل من الشركات يهيمن على وسائل الإعلام، وهذا له تأثير على جودة المعلومات.

إن استيلاء الرأسمالية الخاصة على الفضاء العام، يمكن أن يؤدي إلى تدمير العقل تقريباً. كما يجب في المقابل أن يعطي قطاع الإعلام الممول من القطاع العام مساحة للبحث عن الحقيقة، و استخدام المبدأ العلمي، للمعرفة والشكّ. ويجب ألا يعتمد البث، في المقام الأول على معدلات عدد المشاهدين، واختيار مجموعة محددة لاستهدافها، بهدف التسلية والإلهاء، وإنما يجب تقديم عروض ومعلومات جادة. وهذا يعني، أن وسائل الإعلام الرائدة - وقبل كلّ شيء البث العام - يجب أن تكون مؤمّنة مالياً، وكذلك يجب تحسين نوعيتها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها.

يمكن أن تكون السيطرة الديمقراطية على المجال العام، مهمة أخرى لمجالس التحول والاستدامة، والتي يجب أن تضمن التعددية وعدم تترك الدفاع عن حريّة التعبير للشركات الخاصة.

بعد ذلك، يقوم الكاتب في هذا السياق بشرح العديد من محاور الصراع في نظام اليوم - ركود الاقتصاد، وعدم المساواة كعائق أمام النمو وخطر الإبادة البيئية. كما ينتقد المؤلف، فكرة أن جميع الناس يتأثرون على قدم المساواة بالأزمات الإيكولوجية وينتقد في نفس الوقت التهميش النظري والسياسي لمفهوم الطبقة ، كما جاء في الكثير من أدبيات النمو النقدية ". وهو يود التغلب على هذه العوامل الثلاثة للأزمة من خلال الاشتراكية المستدامة، ويجادل في الوقت نفسه، بأنّه لا توجد حلول رأسمالية لأزمة الكماشة المتأصلة في الرأسمالية - خاصة وأنّ هذا النظام، وفقاً للمؤلف، يخلق المشاكل في المقام الأول.

ثم يقوم الكاتب بتطوير (الأسس المعيارية" للسياسة التي يقترحها. ووفقاً له، يمكن أن تكون أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بمثابة أساس معياري، فهي لديها ميزة، كونها أكثر واقعية، وتتميز هذه الأهداف بتركيز قوي على القضايا الاجتماعية - إن مكافحة الفقر والجوع وتقليل عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها جديرة بالملاحظة بشكل خاص هنا. ويفتقد دُور هذا التركيز على البرامج الاجتماعية في البرامج السياسية كمثال ذلك، الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي، وفي العديد من الدراسات حول سياسة المناخ، والتي يتهمها بـ "الجهل السياسي بأهداف الاستدامة الاجتماعية وإمكانية نشوب صراع بينها.

وبخصوص ملامح المجتمعات الاشتراكية المستدامة، يتناول بالتفصيل مناقشة العديد من العناصر الفردية لنظام اجتماعي جديد، مثل الهيكل القانوني الجديد، وأشكال الملكية الجماعية، والديمقراطية الاقتصادية، والاقتصاد الدائري، والأجور المعيشية، وخفض ساعات العمل، ورفع مستوى أعمال الرعاية ومجالس الاستدامة. وباختصار تختلف الاشتراكية المستدامة عن النظام الحالي، قبل كل شيء في أنه "بدلاً من السعي لتحقيق الربح، تحدد الاحتياجات الاجتماعية والتعاون والتعلم الجماعي والعلاقات الاجتماعية القائمة على التضامن الديناميكي" ويتم "استيعابها" على التوالي، وتحديدها كهيكل مدمج، واختيارها وبشكل متزايد لاستراتيجيات العمل الفردي والجماعي"

وعندما يتحدث عن "الكفاءة" يربطها بالتخطيط الديمقراطي، والعمل الإنساني، وحرية الحياة، فيركز على بعض القطاعات والمجالات ذات أهمية استراتيجية بارزة لتحقيق الاستدامة، فالقطاع المصرفي والمالي هو "قلب الرأسمالية" أو مصادرة الأراضي كما جاء ذكرها سابقاً يجب تفكيكها وإعطاء شكل الملكية العامة وعلى هذا النحو، يمكن وضع السوق المالية بشكل منهجي في خدمة الاستثمارات المستدامة في قطاعات النقل والطاقة والبناء.

ولكي ينجح التحول، يجب التخطيط لاستخدام الأدوات المناسبة مثل القروض والاستثمارات وكذلك التدابير في مختلف مجالات السياسة العامة. ويدافع المؤلف عن إدخال هذه العناصر الاقتصادية المخططة ومزيج جديد من السوق والخطة في الاقتصاد المستقبلي. كما يرفض الحجج ضد الاقتصاد المخطط بالقول إنه سيستند إلى فرضية خاطئة حول اقتصاد السوق.

ويتناول الكاتب جائحة الكورونا وعواقبها على تحول المجتمع من حيث الاستدامة الاجتماعية. ويوضح أنّ الوباء وإجراءات مكافحته قد فاقمت أزمة الكماشة الاقتصادية والبيئية بشكلٍ كبيرٍ.

اللقاحات هي مثال مركزي لمطلبه العام لتطوير مفاهيم الملكية الجديدة، في هذه الحالة معالجة اللقاحات كمنفعة عامة عالمية، من أجل الاقتراب خطوة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتفكير في إمكانيات خلق " أغلبية ليوتوبيا الاشتراكية، مع عدم تجاهل العقبات والانقسامات.

لقد صدر الكتاب قبل اندلاع الحرب الروسية الأكرانية، وبما أنّ الطبعة الأولى نفدت بسرعة، جاءت الطبعة الثانية ــ التي اعتمدناها في هذه المراجعة ــ مزيّلة بخاتمة إضافية، نوردها هنا باختصارٍ شديدٍ.

يكتب دُور، إن التقرير الأخير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، لا يترك مجالاً للشكّ، بأنّ ما يقرب من نصف البشرية يعاني بالفعل من عواقب المناخ الناتج عن الأنشطة البشرية.

يعترف الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش بالفشل، بل بالجريمة في حماية المناخ، فمن الواضح بالفعل أنّ العقبات التي تحولُ دون ثورة الاستدامة ستستمر في الارتفاع، بسبب الحرب غير قانونية، التي شنّها الاتحاد الروسي في 24 فبراير 2022 على أوكرانيا.

إن السجل المروع للأسابيع الأولى من الحرب، أظهر أمن الإمدادات مرّة أخرى قبل حماية المناخ في الغرب. وأصبح التخلص التدريجي السريع من توليد الطاقة التي تعمل بالفحم موضع تساؤل، وحتى إطالة العمر الافتراضي لمحطات الطاقة النووية، أصبح خياراً مرّة أخرى. وتحظى إعادة التسلح الآن بالأولوية على المجتمع السلمي الشامل.

وفي ضوء الحرب في أوروبا مرّة أخرى وتلاشي الخطّ الفاصل بين الحرب والسلام، وإمكانية الإنزلاق إلى حرب عالميّة ثالثة، هل ما زال من المنطقي الدفاع عن "يوتوبيا الاشتراكية؟ ولكن هذا بالضبط، مما يجعل البحث عن البدائل الاجتماعية أكثر أهمية.

ويواصل، يتعلق اهتمامي الأول بأزمة الكماشة الاقتصادية - البيئية والمنافسات الإمبريالية التي أدت إلى حرب أوكرانيا.

إن محاولات التوغل في رأس بوتين، غالباً ما تتجاهل السبب الرئيسي للتصعيد. الاتحاد الروسي دولة ذات وضع شبه هامشي فقط. أعقبت "اشتراكية الحصون" في الاتحاد السوفيتي، بعد مرحلة انتقالية مع الانفتاح على مسارات مختلفة للتنمية، رأسمالية حصينة للأقلية، التي تعتمد كفاءتها الاقتصادية بشكل أساسي على تصدير الوقود الأحفوري. تدين روسيا بما يصل إلى 43 في المائة من دخلها للنفط والغاز الطبيعي. ويعني هذا الاعتماد على موارده الطبيعية أنه من دون تغيير هيكلي اقتصادي جذري، سيكون الاتحاد الروسي حتماً من بين الخاسرين في تحول الاستدامة في البلدان المستفيدة. كلما كان هناك تحرك أسرع بعيداً عن الوقود الأحفوري ، ستصبح احتياطيات النفط والغاز الروسية أقلّ قيمة. ربما يكون هذا أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل السيناريوهات المستقبلية لدائرة القوى التي تحيط بالحاكم المستبد بوتين قاتمة للغاية.

ثانياً، مع عدوانه على أوكرانيا، فرض نظام بوتين تطوراً وصفته في الكتاب، بأنه "تأثير طوق الخنق". في الأوقات المضطربة، تجعل التكاليف الثابتة المرتفعة للغاز والنفط، الاقتصاد القائم على زيادة استهلاك الموارد معرّضاً للخطر بشكلٍ خاصٍ. مثل طوق الخنق على الكلب، لا يمنع عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي بالضرورة كلّ النمو الاقتصادي، لكن الأسعار ترتفع بسرعة والربحية تنخفض، واستعداد الشركات للاستثمار ينخفض بسرعة وتزداد الصراعات حول التوزيع. تتبنى البوتينية استراتيجية عدوانية عالية المخاطر للاستفادة من هذا التأثير وإلحاق الضرر بنفسها في نهاية المطاف، فالاتحاد الأوروبيّ هو الشريك التجاري الأكثر أهمية لروسيا. بسبب العقوبات، سترتد الحرب وارتفاع الأسعار بقوّة مُدمرة على اقتصاد الاتحاد الروسي أيضاً. قد يؤدي هذا إلى سلب الولاء الجماهيري لبوتين، ولكن الغرب سيعاني أيضاً.

ثالثًا، يثير السؤال هنا: كيف يتمّ تصنيف نظام بوتين وتحليله. لنعبر بصراحة: لا يمكن اختزال أسباب ممارسة الحرب العدوانية إلى أسباب اقتصادية ولا يمكن العثور عليها فقط في توسع الناتو باتجاه الشرق، الذي يمثل بلا شكّ إشكالية كبيرة. يقوم الطابع التوسعي للبوتينية على الإرادة لتراكم السلطة السياسية، والتي لا تقتصر حالياً على المجتمع المدنيّ الديمقراطي أو النظام السياسي. وهذا ما يميز البوتينية عن الترامبية، التي - على الأقل في الوقت الحالي - هُزمت في انتخابات ديمقراطية. تتكشف البوتينية بعيداً عن مثل هذه الفرص للتصحيح الذاتي السياسي. كما هو موضح في الكتاب، الذي يستند إلى حنة أرندت، يمكن للإمبراطورية التي تسعى جاهدة لتوسيع نطاق حكمها، أن تصبح مُستقلة عن المصالح الاقتصادية أو حتى أن تسبق هذه المصالح. ومع ذلك، فإنّ نظام بوتين ليس بأي حال من الأحوال إمبريالية كلاسيكية، وبالتأكيد ليس نهضة للشيوعية السوفيتية. يجسد بوتين سلطوية إبادة، تتفاعل مع انهيار القوة العظمى السابقة الاتحاد السوفيتي في ظلّ ظروف أزمة الكماشة. تصف الإبادة ، وهي فكرة جديدة للمؤرخ الماركسي إي بي طومسون ، آليات الاقتصاديين والأنظمة السياسية والأيديولوجيات التي "تعمل كقوة دافعة في اتجاه ، يجب أن تكون نتيجتها إبادة جماهير كبيرة من الناس". إبادة بوتين تمزج الكليشيهات من التطلعات القيصرية لقوة عظمى مع الوحدة السلافية - القومية ، والحنين السوفيتي ونظرة إلى العالم تتوافق مع مخطط صديق عدو لكارل شميت. تهدف هذه الأيديولوجية المرقعة إلى إضفاء الشرعية على النوايا التوسعية، لكنها لا تحتوي على أي شيء جاذب وليس لديها مخطط للمجتمع يمكن أن يشع بشكل إيجابي. وتستند ملاءمتهم للجماهير على القمع، إلى جانب عبادة القائد، والولاء الأعمى، والمعاناة لواسعة النطاق للشعب. ما يبقى جوهر البوتينية هو سعيه لتوسيع مجالات النفوذ، إلى جانب الرغبة في شمولية السلطة السياسية. هذا هو الطموح الذي تحدده مادلين أولبرايت، كما هو مقتبس في الكتاب، على أنّه السمة الرئيسية للفاشية الجديدة. يجب أن نضيف أن الفاشية تتضمن دائماً الاستعداد لسقوطها كخيار في حسابات سلطتها السياسية.

عندما نضع أمام أعيننا القوى المُدمرة للسلطوية الإبادية، تصبح المناقشات حول بوصلة الاستدامة أكثر إلحاحاً، لذلك يسعدني أن كتابي، يساهم في النقاش حول الاشتراكية، التي يبدو النقاش حولها، على ما يبدو، قد عفا عليه الزمن. وكما هو متوقع، فأن هذا النقاش سوف يكون مثير للجدل.

بغض النظر عن كيفية تطور الحرب والمواجهة، فإنهما سيعجلان بنهاية راديكالية السوق.

على الرغم من العدوان الروسي، لا يوجد سبب لبرامج إعادة التسلح العملاقة. تتجاوز بالفعل ميزانيات التسلح لدول الناتو الميزانية المقابلة للاتحاد الروسي عدة مرات. أنظمة الأسلحة التي لم يتم تطويرها بعد، لن تكون ذات فائدة لأوكرانيا في نضالها من أجل البقاء. يمكن تمويل القوات المسلحة ذات المهام الدفاعية الصارمة، ولكنها قويّة بما يكفي للوقوف في مواجهة نظام الإبادة بشكل جيد، حتى مع انخفاض ميزانيات الدفاع.

ولكن لماذا لا يوجد صندوقٌ خاصٌ لحماية المناخ المستدامة؟ إذا طُرح مثل هذا السؤال، فإنه يؤدي إلى نقاط انطلاق بنية تحتية لإشتراكية مستدامة.

تعني الاستدامة تجاوز مبدأ الملكية هذا - من خلال الأشكال الجماعية للملكية التي تعزز المسؤولية الذاتية ، مع توسيع الديمقراطية لتشمل الاقتصاد ومن خلال إعادة التوزيع القائمة على التضامن للثروة المتولدة بشكل جماعي، والتخطيط التشاركي، والانتقال إلى الإنتاج المستدام وأنماط الحياة. تتم الآن مناقشة مثل هذه البدائل بجدية في حركات المناخ، والنقابات العمالية، والمنظمات البيئية، والأحزاب السياسية، والمجتمع العلمي. ويشير هذا إلى القيمة العملية لليوتوبيا الفعلية، التي كتب عنها أوسكار وايلد: "إن خريطة العالم التي لا تُظهر المدينة الفاضلة، لا تستحق النظر إليها، لأنها تخفي الساحل الذي ستهبط عليه البشرية إلى الأبد. ويضيف العصيان بالنسبة لكل مؤرخ " هو فضيلة الإنسان الحقيقية"، جاء التقدم من العصيان ومن التحدي.

تعرض دُور إلى العديد من الكتب التي صدرت في هذا المجال، وناقش بموضعية آراء ونتائج الباحثين، سواء متفقاً أو معارضا، مما سيقود إلى توسيع دائرة الحوار حول هذه القضايا الهامة.

وفيما يتعلق بمضمون الكتاب يجب الاشارة إلى التفكير المنهجي، الذي يوليه الكاتب للقضايا الاجتماعية والاقتصادية - سواء فيما يتعلق بألمانيا أو بالجنوب العالمي – التي أما يتجاهلها الكثير من الكتاب، أو يقدمونها بتبرير فطير. لكن يجب هنا، أن نشير إلى كتاب عالم الاجتماع ستيفان ليزنش بعنوان لافت" الطوفان بجوارنا، المجتمع الخارجي وثمنه" يعني الخارج هنا: استغلال موارد الآخرين، وتحويل التكاليف إلى الخارج، والاستلاء على الأرباح الداخلية، وتعزيز صعود الذات، على حساب إعاقة الأخرين، وحتى منع تقدمهم.

كما أستُقبل الكتاب بحفاوة وحظي بمراجعات عديدة من باحثين وصحفيين متخصصين، نذكر منهم أثنين تمثيلاً لا حصراً، حيث جاءت مراجعتهما بإسهاب وجهد مقدر: البروفيسورة إينا شيلدباخ أستاذة العلوم

السياسية والسياسة الاجتماعية في جامعة ريجنزبورج ، حيث تقول : " إنه أحد الكتب القليلة - إن لم يكن الكتاب الوحيد باللغة الألمانية - في هذا المجال الذي يتناول بشكل منهجي القضايا الاجتماعية داخل ألمانيا مع إطلالة ومراعاة الجنوب العالمي. كما أنه يعكس الأسئلة الاجتماعية الجديدة التي يثيرها التحول الاجتماعي البيئي للاقتصاد أيضاً.

وكذلك الدكتورة إنجبورج جيرلاخ، الكاتبة، وأستاذة اللغة الألمانية، تكتب: "يصف كلاوس دُور عمله الجديد بتواضع بأنه "مقالة، وفي النهاية "رسالة في زجاجة"، بينما قدم أستاذ علم الاجتماع كتاباً طموحاً، "وبوصلة"، من أجل مجتمع أفضل، ويفتح آفاقاً جديدة.

وتختتم مراجعتها "عندما صدر الكتاب، لم يكن لدى المرء أحساس أو شعور بنشوب حرب وشيكة في أوكرانيا، والتي تلقي بظلالها الآن على كلّ شيء. ولكن إذا كان الأمن (المفسّر عسكرياً) يحظى بأولوية قصوى على جميع المخاوف المُتعلقة بالاستدامة، فإن مقال كلاوس دُور المهم للغاية، يهدد لسوء الحظ بأن يصبح رسالة في زجاجة*، والتي يمكن للمرء أن يأمل فقط، في أن تصل إلى مستلميها المحتملين".

يكتب كلاوس دُور– الذي ولد في عام 1957 في قرية، بولاية هسن \ ألمانيا الغربية، من أب عامل في السكك الحديدية وأم مساعدة عاملة في مخبز – "عشتُ المرحلة الطلابية، الثانوية والجامعية، بداية ناشطاً في رابطة الطلاب الماركسيين، ومثل الأشخاص ذوي التفكير المماثل من جيلي، بأنّ الرأسمالية ستتفكك عاجلاً وليس آجلاً – في ألمانيا الغربية وفي جميع أنحاء العالم – هذا ما أوحت به الأحداث السياسية في السبعينيات، ففي فرنسا، كان هناك تحالف جبهة شعبية يسارية يتجه نحو السلطة، وأصبح الحزب الشيوعي الإيطالي حزباً جماهيرياً، تحرر من النموذج السوفيتي، وباتجاه تسوية تاريخية مع الديمقراطية المسيحية. وكاشتراكيين أو شيوعيين دافعنا عن المساواة ودافعنا عن حركات التحرر الوطني في العالم الثالث وانبهرنا بها، وبسقوط الدكتاتوريات في اليونان والبرتغال وإسبانيا، ولكن كان توجهنا الثقافي تحررياً فوضوياً. ويعتبر نفسه عضواً في جيل متميز، الذي عاش الصحوة الثورية، وهو في نفس الوقت طفل لأكبر هزيمة ممكنة – انهيار الحركات العمالية الاشتراكية والشيوعية، وكذلك انهيار النماذج الاجتماعية التي ادعت لفترة قصيرة، أنها بدائل مرغوبة للرأسمالية. ويقول "آمل أن يمنعني الوعي بالهزيمة من البحث عن الأخطاء والأخطاء في الآخرين فقط".

ويشير إلى أنّ الرأسمالية لا يمكن أن تنهار من خلال اضمحلال داخلي؛ وإنما من خلال صدمة خارجية شديدة الضراوة، جنباً إلى جنب، مع بديل موثوق به، يمكن أن يسبب في انهيارها، كما توقع المؤرخ فرناند بروديل في كتابه العظيم " التاريخ الاجتماعي للقرن الخامس عشر– الثامن عشر انطلاقة للاقتصاد العالمي.

ويقدم كلاوس دُور، الاشتراكي والبيئي وأستاذ علم اجتماع العمل والصناعة والاقتصاد بجامعة ينا \ ألمانيا الآن، كتابه الجديد الهام، – والذي يصدر في ظروف عالمية في غاية التعقيد: جائحة كورونا، الحرب الروسية – الأكرانية، التكتل الاقتصادي الغربي وأزمة الغذاء العالمية – متناولاً ومصنفاً ومنتقداً

وجهات نظر مختلفة حول أزمة المناخ ويطور وجهة نظره الخاصّة بالتحول الاجتماعي والإيكولوجي القادم. ولماذا كان لمجتمعنا حتى الآن مثل هذا التأثير المدمر على الطبيعة والمناخ، وكيف يمكن تحويله إلى مجتمع مستدام، وكيف يمكن مراعاة القضايا الاجتماعية القديمة والناشئة بشكل منهجي؟

ويقود القارئ عبر فصوله العديدة، لسياحة فكرية، وجدال موضوعي حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافيّة، معروضة بشفافيّة وحريّة، ويضيف: "حقيقة إن الحريّة يجب أن تكون دائماً حريّة أولئك الذين يفكرون بشكل مختلف، وهي فرضية معيارية يسبقها هذا المقال. وبعد كلّ شيء، إنّه المجتمع الديمقراطي الذي يسمح لي، بالمطالبة بمستقبل ما بعد الرأسمالية على أنقاض الاشتراكية المفقودة. وهكذا، أواجه ردود فعل انتقادية، وحتى سلبية، تجاه الديمقراطية البرلمانية، سواء كانت من اليمين أو من اليسار". ويهدي كتابه إلى فريدريك إنجلز وإلى" النشطاء في حركة المناخ"، والإهداء لإنجلز بمناسبة عيد ميلاده الـ 200، ولكن ليس إلى إنجلز الثوري، وإنما إلى إنجلز اللاحق، الذي يشير ويوضح المسار البرلماني للاشتراكية.

يختتم دُور كتابه بقوله" من المحتل جداً، أن لا تجد رسالتي أذناً صاغية، ولكنها سوف تبقى كمداخلة لمناضل سوسيولوجي (اجتماعي) فردي.

إننا نأمل ألاّ يكون كلاوس دُور على حقّ في تقييم تأثير كتابه.

- Klaus Dörre, Die Utopie des Sozialismus, Kompass für eine Nachhaltigkeitsrevolution, Verlag: Matthes und Seitz Berlin, zweite Auflage 2022
- Stephan Lessenich, neben uns die Sintflut, Die Externalisieungsgesllschaft und ihr Preis, Hanser Berlin, Verlag München 2016
- Ina Schildbach, Klaus Dörre: Ein Weichensteller namens Sozialismus, Die Utopie des Sozialismus.
- Ingeborg Gerlach, Eine sozialistische Flaschenpost, Blätter für deutsche und internationale Politik, 5, 22
- Braudel, Fernand (1986 /1979/):Sozialgeschichte des 15. – 18. Jahrhunderts. Aufbruch zur Weltwirtschaft. München.

(*) كاتب وباحث أكاديمي مقيم في برلين من اصل سوداني
حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 4 تموز 2022

شبكة الاقتصاديين العراقيين – Iraqi Economists Network